ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

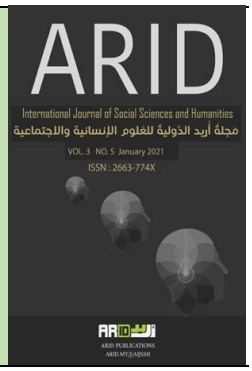


# مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

المجلد الثالث ،العدد الخامس، كانون الثاني 2021 م

## Globalization and the nation state considering the Corona pandemic

Karim Said Kanbar

## العولمة والدولة الوطنية في ظل جائحة كورونا

كريم سيد كنبار

كلية الهادي الجامعة - بغداد

kareemalsaid1962@gmail.com

arid.my/0004-3733

https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.351

**ARTICLE INFO**

***Article history:***
Received 15/07/2020
Received in revised form 08/08/2020
Accepted 10/09/2020
Available online 15/01/2021
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.351

**Abstract**

Novel Corona virus crisis and the political & security & economic repercussions have retrieved the discussion and the debate about the relations of globalization and the position of the national state within it.

Although the relations of globalization that prevailed in the pre-epidemic stage have greatly reduced the interventionist role of the state in favor of broader groupings or blocs of the state, the nature of the crisis facing the world today necessitated the adoption of treatments led by the national state through imposing isolation measures, and Social distancing and providing the available resources to deal with the economic effects and realigning the priorities so that the internal issues occupy the first rank in the scale of concerns.

This research seeks to explain the nature of the role played by the national state in light of the Corona crisis, which was associated with a noticeable decline in the mechanisms and relationships of globalization by adopting the narratives of the descriptive and analytical approach in dealing with the phenomenon of the topic of research, which was divided into three paragraphs, the first examines globalization and difficult testing, and the second deals with the state Patriotism is the tax of staying or forced attachment. As for the third, it deals with globalization and the Corona crisis through analyzing the repercussions that resulted from this pandemic and represented by the political, security and economic repercussions.

**Keywords:** globalization, national state, relationships of globalization, Corona crisis

**الملخص**

أعادت أزمة جائحة كورونا والتداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية التي نجمت عنها النقاش مجددا حول علاقات العولمة وموقع الدولة الوطنية فيها.

وعلى الرغم من أن علاقات العولمة التي سادت في مرحلة ما قبل الوباء قد قلصت إلى حد كبير من الدور التدخلي للدولة لصالح تجمعات أو كتل أوسع من الدولة، إلا أن طبيعة الأزمة التي يواجهها العالم اليوم حتّمت على تبني معالجات تقودها الدولة الوطنية من خلال فرض إجراءات العزلة والتباعد الاجتماعي وتسخير الموارد المتاحة لمعلجة الآثار الاقتصادية وإعادة ترتيب الأولويات لتحتل القضايا الداخلية المرتبة الأولى في سلم الاهتمامات.

إن هذا البحث يسعى لبيان طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة الوطنية في ظل أزمة كورونا، والذي ترافق مع تراجع ملحوظ في آليات وعلاقات العولمة باعتماد طروحات المنهج الوصفي التحليلي في تناول الظاهرة موضوع البحث والذي قسم إلى ثلاث فقرات: الأولى تبحث في العولمة والاختبار الصعب، والثانية تعالج الدولة الوطنية ضريبة البقاء أو الالحاق القسري، أما الثالثة فتتناول العولمة وأزمة كورونا من خلال تحليل التداعيات التي نجمت عن هذه الجائحة والمتمثلة بالتداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الدولة القومية، النظام العالمي، العلاقات الدولية، كوفيد 19

**المقدمة:**

لثلاثة عقود خلت ظن الكثير من دارسي العلاقات الدولية أن الجدل الذي هيمن على مسيرة هذه العلاقات بشأن التضاد بين مريدي العولمة بمفهومها الإنساني – الأمني وبين المدافعين عن بقاء الدولة الوطنية كعنصر فاعل في النظام الدولي، قد حسم نهائيا لصالح الفريق الأول.

ومما عزز من القناعة بهذا الانتصار جملة التغيرات الجوهرية التي مست بنية هذا النظام الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية والقائم على ثنائية القطبين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليحل محله انفراد الولايات المتحدة بالتربع على قمة هذا النظام والإعلان رسميا عن إنتهاء الحرب الباردة وإقامة (النظام العالمي الجديد)(*) والولوج في علاقات العولمة بمضامينها السياسية.

والاقتصادية والتقنية والتي أثّرت سلبا على سيادة الدولة وقيدت من سلطتها في إدارة شؤونها الداخلية. [1]

ومع أن هذا النظام قد شهد خلافات وأزمات كادت أن تعصف بآلياته وقيمه، إلا أن الأزمة الناجمة عن تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد – 19 ) مثلت أول تحدي جدي له وهو ما دفع هنري كسينجر إلى الاعتقاد بأن تفشي الوباء سوف يؤثر بشكل جوهري على العلاقات الدولية، وأن عالم مابعد الوباء فلن يكون شبيها لما قبله. [2]

إن هذه الدراسة تبحث في طبيعة التداعيات التي تمخضت عن تفشي هذا الوباء على النظام الدولي وموقع الدولة الوطنية منها من خلال الفقرات التالية:

**أولا: العولمة والاختبار الصعب:**

منذ اللحظة الأولى لانهيار الحرب الباردة وتراجع الصراع الدولي انتعشت الآمال بإقامة عالم خالي من الصراعات والتوترات وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الأزمات القائمة وتخفيض ترسانة الأسلحة النووية والتقليدية ودعم الأمم المتحدة ووكالاتها والتأكيد على وحدة المصير الإنساني والإفادة من التقنية المتطورة والمواجهة الجماعية للتحديات القائمة والمتمثلة بمخاطر التلوث البيئي والقضاء على مشاكل العوز والفقر المادي التي أرهقت أغلبية دول الجنوب والعمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير متطلبات الأمن البشري وتحقيق الشراكة الاقتصادية العالمية وتقسيم منصف للعمل الدولي. [3]

وقد اتخذت تلك الآمال صيغ عديدة من أجل ترجمتها إلى واقع حي أبرزها العمل على تفعيل نظام الأمن الجماعي وتوسيع نطاق التدخل الدولي لاسيما في مواقف قمع العدوان والحفاظ على الاستقرار الدولي ومواجهة حالات انتهاك حقوق الإنسان وحماية الأقليات والدعوة لتحقيق المساواة ليس فقط بين مواطني الدولة الواحدة بل بين الأمم أيضا وصولا لتحقيق ما يعرف بـ ( المواطن العالمي). [4]

وحظيت المشاكل البيئية المتمثلة بازدياد معدلات التلوث واتساع مساحات التصحر وانتشار الجفاف وندرة الموارد المائية وارتفاع درجة حرارة المناخ العالمي واضمحلال طبقة الأوزون باهتمام ملحوظ من قبل داعمي النظام الجديد خاصة وأنها ترافقت مع تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستعصية التي هددت حياة الإنسان في أغلب مناطق العالم. [5]

ولمواجهة هذه التحديات طور النظام العالمي صيغ المواجهة الجماعية من خلال تبني المعالجة المحفلية والمؤتمرات الدولية في تهيئة الجهود الدولية وهو الأمر الذي تمثل بانعقاد مؤتمر حماية الأرض (ريو دي جانيرو1992) ومؤتمر السكان العالمي (القاهرة 1994) ومؤتمرالمرأة العالمي (بكين 1995) وغيرها من المؤتمرات. [ 6 ]

ومثل المتغير الاقتصادي أحد أهم ركائز التحول نحو النظام الجديد الذي تمثل بتعميم فلسفة النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر وازالة الحواجز الكمركية وتبني سياسة الباب المفتوح وإعادة هيكلة الاقتصايات الوطنية لتتلائم مع الشروط الصارمة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والتي اعتبرت مقياسا لمدى قدرة الدول على الانخراط في هذا النظام، والإفادة من المميزات التي يقدمها الكبار للدول الفقيرة لاسيما في برنامج المعونات الاقتصادية وتقديم التسهيلات المالية.

ونتيجة لإدراك الفواعل المؤثرة آنذاك إن المنافسة الاقتصادية فيما بينها قد حلت محل المنافسة الايديولوجية والعسكرية التي سادت أثناء الحرب الباردة، وإن الدولة بقدراتها الذاتية لاتقوى على الصمود أمام منافسيها الجدد، لجأت كل منها إلى الانخراط في االفضاءات الاقتصادية التي اتخذت صيغ الكتل الإقليمية أو القارية أو الدولية العابرة للحدود الوطنية.

وهكذا أعلن عن قيام الاتحاد الأوربي وتطورت منظمة الآسيان وأقرت اتفاقية النافتا وتأسست منظمة سارك، وأقيم الفضاء الباسفيكي وتعزز دور المنظمات الإقليمية والقارية القائمة.

وفي خضم تلك الأحداث العاصفة كانت الدولة تكابد من أجل الحفاظ على مكانتها والتمسك بفرض سلطانها الداخلي والإقرار بشخصيتها الدولية.

**ثانيا: الدولة الوطنية : ضريبة البقاء أو الإلحاق القسري**

وضعت التغيرات التي مست هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة الدولة الوطنية في موقف لا تحسد عليه فقد سبب الانهيار السوفيتي وتراجع دور ومكانة روسيا عالميا وعدم استعداد الصين لملء الفراغ السوفيتي واندفاع الولايات المتحدة نحو فرض السيطرة الكونية بصيغها الايديولوجية والأمنية والاقتصادية، كل هذا أدى إلى انكشاف الدولة القومية أمنيا وتراجع مقدرتها على الصمود أمام

الضغوط الخارجية وكان عليها إما الحفاظ على سلطتها الداخلية وفرض هيبتها الدولية وفقا لخياراتها (مع توقع الخسائر المحتملة) أو الانخراط في النسق الدولي.

ولذلك دفعت بعض الدول التي تبنت الخيار الأول ثمنا باهضا أدى إلى احتلال بعضها عسكريا (العراق) أو تجزئتها سياسيا ( يوغسلافيا ) أو حصارها اقتصاديا (إيران، كوريا الشمالية). أو تجريدها من قدراتها النووية طوعا (الرغبة في الحصول على ضمانات أمنية كما هو الحال مع أوكرانيا) أو كرها (لتفادي العقوبات الدولية مثلما حصل مع ليبيا).

أما على الصعيد السياسي فإن انكشاف الدولة الوطنية أمام الضغوط الدولية حتم عليها إعادة النظر بالكثير من ثوابتها الوطنية والايديولوجية بما في ذلك إعادة بناء أنظمتها السياسية التسلطية لتتبنى النظام البرلماني القائم على آلية الانتخاب وتداول السلطة رغم أن بعضها لم يكن مهيئا لذلك، كما قوبلت بمفهوم السيادة المرنة وانخرطت في فضاءات إقليمية أو دولية أوسع من حجمها الجغرافي.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان لزاما على الدولة الوطنية، بعد عقود من التدخلية المفصلية التي مارستها في كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية، رفع القيود التي تتعارض مع الفلسفة الاقتصادية للعولمة فاللبرالية الغربية تترافق، لا محالة، مع الحرية الاقتصادية بما يعنيه ذلك من القبول بإعادة بناء هيكلها الاقتصادي والسماح بالمشاركة الاقتصادية وتنشيط دور القطاع الخاص وفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي ورفع الدعم عن السلع الأساسية والقبول بتعويم العملة.[7]

خلاصة القول إن هذه المتغيرات أدت إلى تراجع سلطة الدولة وقلصت كثيرا من دورها ووظائفها سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد مكانتها الدولية. مع ذلك فإن عالم اليوم وبفعل تأثير جائحة كورونا قد يفضي إلى إعادة النظر بالكثير من ثوابت ومتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة.

**ثالثا: العولمة وأزمة كورونا:**

على الرغم من أن البيئة الدولية تشهد بين فترة وأخرى انتشارا للأمراض والأوبئة الفتاكة والتي راح ضحيتها الملايين من البشر على امتداد المعمورة، إلا أن ظهور فايروس كورونا في مدينة ووهان الصينية وتحوله خلال مدة قصيرة إلى جائحة عالمية انتشرت في كل دول العالم تقريبا قد ألقى بتداعياته على مجمل أوجه العلاقات الدولية ومن ذلك بنية وهيكل النظام الدولي ودور الدولة القومية فيه.

صحيح أن هذا الفايروس يتعلق بأحد جوانب هذه العلاقات وهو المجال الصحي حيث تستطيع كل دولة أن تتعامل معه بما تمتلكه من قدرات وخبرات ومؤسسات صحية، وبالتالي فإن احتمال مساسه بالنظام السياسي العالمي قد يكون

ضعيفا أو غير متوقع أصلا كما يرى البعض [ 8 ]، إلا أن الصحيح أيضا أن تعاطي الدول المؤثرة عالميا مع هذا الفايروس وغياب الاستجابة الجماعية كشف هشاشة علاقات العولمة [ 9 ] وضعف الروابط السياسية الكتلوية ليس فقط بين الدول المتباينة جغرافيا أو إيديولوجيا بل حتى بين الدول المتجانسة سياسيا واقتصاديا كما هو الحال بين دول الاتحاد الأوربي وهو ما دفع كل دولة إلى التصدي بمفردها لهذا الوباء المميت.

وعموما يمكن تناول تداعيات أزمة كورونا على النظام الدولي ودور الدولة فيه وفقا للمعطيات التالية:

**1- التداعيات السياسية:**

تنذر جائحة كورونا بإمكانية انفراط عقد التحالفات السياسية القائمة وظهور صيغ أخرى منها لاتعتمد بالضرورة على القرب الجغرافي أو الانتماء الإيدولوجي كما جرت عليه الممارسة الدولية قبل تفشي الفايروس.

ومبررات هذا المشهد عديدة أبرزها أن العلاقات الكتلوية القائمة لم تظهر أي اإستجابة جماعية لدرء الفايروس، ولم تتخذ أي من سياسات للتنسيق أو التضامن بين دول الكتلة الواحدة، والأكثر من ذلك أن كل دولة منها أغلقت حدودها بالكامل بوجه مواطني الدول الأخرى وفرضت قيود جديدة على حركة المسافرين.

وعلى الرغم من أن هذا المشهد شمل كل الدول بلا استثناء إلا أنه ينطبق أكثر على العلاقات فيما بين الدول الأوربية وعلاقات هذه الأخيرة بالولايات المتحدة.

ذلك أن العلاقات الاندماجية التي درجت عليها دول الاتحاد الأوربي لم تنقذ الدول الأكثر تضررا من تفشي الفايروس وبخاصة إيطاليا التي تركت وحدها تكافح هذا الوباء، وهو الأمر الذي دفع الايطاليين، حكومة وشعبا، إلى التعبير عن استيائهم من الموقف الأوربي إلى حد أن بعض الأصوات طالبت بالانسحاب من التكتل الأوربي الذي اعتبر متخاذلا في دعم إيطاليا في محنتها. [10]

ولم تسلم العلاقات التحالفية بين الولايات المتحدة وأوربا من الطعن والانتقاد، فمع ظهور أولى حالات الإصابة على أراضيها سارعت الولايات المتحدة إلى إيقاف رحلات السفر بينها وبين الدول الأوربية بذريعة أن الفايروس انتقل إليها عن طريق أوربا، وأغلقت حدودها الشمالية مع كندا والجنوبية مع المكسيك، وأعلن رئيسها أنه بصدد اقتراح تشريعات لايقاف الهجرة إلى الولايات المتحدة. [11]

ومما يثير الانتباه هنا هو أن الولايات المتحدة وهي الدولة التي تزعمت سياسات العولمة والانفتاح تلجأ اليوم إلى سياسات الاغلاق والانعزال، وهو ما يشكل دافعا قويا للدول الأخرى لاتخاذ قرارات مماثلة، وهو ما تم بالفعل حيث اتخذت أغلبيتها إجراءات غلق الحدود وايقاف رحلات الطيران والاعتماد على القدرات الذاتية من المستلزمات الصحية في التصدي لهذا الوباء.

والواقع أن هذه الإجراءات مكنت الدولة الوطنية من البروز مجددا في المشهد السياسي الدولي وفتحت المجال واسعا لسياسات التدخل الصارم في تقييد الأنشطة الإنسانية وتحديد السلوك البشري وإخضاع الكل للأوامر الصادرة من السلطة التنفيذية التي رجحت كفتها أمام السلطة التشريعية، وهو الأمر الذي قد ينجم عنه إعادة انتاج أنواع جديدة من الأنظمة الدكتانورية التي تعتاش على الأزمات للوصول والسيطرة على دفة الحكم. [12]

وعلى عكس السلوك الأمريكي يلاحظ سعي الصين إلى استثمار هذه الأزمة المتصاعدة لتعظيم مكاسبها السياسية وتعزيز مكانتها الدولية بالتعويل على أدوات الدبلوماسية العامة. [13]

فرغم أن الصين هي بؤرة الفايروس إلا أنها تعاملت بحزم للحيولة دون امتداد الوباء إلى مناطق أوسع، وتمكنت بفضل إجراءاتها السريعة والحاسمة من السيطرة على الوباء، مستفيدة من أدواتها الإرغامية وقاعدتها الاقتصادية المتقدمة، حيث أصبحت الدولة الوحيدة تقريبا التي تقدم مساعدات طبية وفنية إلى الدول الموبوءة، وخاصة في أوربا وأفريقيا ودول الشرق الأوسط، وهو ما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية واتساع نطاق تأثيرها السياسي لاسيما وأن النموذج الأمريكي قد بدأ بفقدان بريقه حتى قبل ظهور جائحة كورونا. [8]

ومما يعزز من صحة هذا المشهد هو تصاعد الخلافات الصينية – الأمريكية ليس فقط بسبب الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن تفشي الفايروس، ولكن بسبب هيمنة الصين على سلاسل توريد التجارة العالمية والتطور الهائل في قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وبخاصة الاستثمار في الجيل الخامس (G5)، وهو ما يعطي للصين أرجحية في علاقاتها التنافسية مع الولايات المتحدة. [14]

ضف إلى ذلك أن اهتمامات السياسة الخارجية الصينية لم تعد تقتصر على الجوانب الاقتصادية، على الرغم من أهميتها، وإنما تمتد لتؤكد على القضايا السياسية والاستراتيجية والأمنية. وهناك من يرى أنه بحدود عام 2025م ستمتلك الصين ترسانة عسكرية تتفوق على نظيرتها الأمريكية، وهو الأمر الذي قد ينذر بدخول العلاقات بين الطرفين في حرب باردة جديدة قد يساهم تفشي الوباء واستفحال تداعياته في التعجيل باندلاعها. [13]

مـع ذلـك فـإن مقبوليـة الصـين قـد تواجـة بموقـف دولـي رافـض بسـبب اتهامهـا بالمسـؤولية عـن تفشـي الفـايروس وهـو مـا تركـز عليـه الإدارة الأمريكيـة، وكـذلك موقـف بعـض التيـارات العنصـرية المتطرفـة التـي وجهـت شـحناتها العدائيـة ضـد الرعايـا الصـينيين [15]، ناهيـك عـن أن تعـالي أصـوات هـؤلاء هـو مؤشـر آخـر علـى احتمـال صـعود هـذه التيـارات القوميـة كبـديل عـن الأنظمـة الليبراليـة خاصـة فـي الـدول التـي تفشـى فيهـا الوبـاء بشـكل كبيـر والتـاريخ الأوربـي الحـديث حافـل بأمثلـة علـى هكـذا حالات. [16]

**2- التداعيات الأمنية ( العسكرية أم دولة الرفاة ):**

منـذ أن انشـغلت الدولـة القوميـة بقضـية الأمـن المـرتبط بـالفكر السياسـي إلـى الاعتقـاد، وبشـكل قطعـي أحيانـا، إلـى أن الوسـيلة المثلـى لبنـاء الدولـة الآمنـة هـي الوسـيلة العسـكرية والسـعي الـدائم إلـى تعزيـز الترسـانة التسـليحية كمًـا ونوعًـا، كـون الأخطـار المحدقـة بالدولـة غالبـا مـاتنطوي علـى اسـتخدام الوسـائل العسـكرية سـواء بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، ثـم إن مجـرد امتلاك السلاح المتطور كفيل بأن يردع الآخرين من التفكير بالاعتداء عليها.

ولـم تختلـف فـي هـذا الإدراك دولـة عـن أخـرى فهـو يمثـل أحـد المـدركات السياسـية المشـتركة لأغلبيـة صـانعي القـرار السياسي رغم اختلاف انتماءاتهم السياسية والطبقية. [17]

ومـع أن هـذا الاعتقـاد شـهد تراجعـا ملحوظـا فـي سـتينات القـرن الماضـي بـتأثير مـن أفكـار وزيـر الـدفاع الأمريكـي الأسـبق روبـرت مكنمـارا الـذي أكـد علـى أهميـة الأمـن بمعنـاه الشـامل العسـكري والاقتصـادي والاجتمـاعي، إلا أن الممارسـات الفعليـة فـي أغلبيـة الـدول ظلـت تـرجح البعـد العسـكري علـى مـا سـواه، إذ اسـتمرت الـدول علـى التسـابق فـي التسـلح سـواء علـى مسـتوى الأقـاليم أو علـى المسـتوى الـدولي، الأمـر الـذي حفـز منظمـة الأمـم المتحـدة الـى التـدخل وإشـاعة مفـاهيم جديـدة للأمـن مـن خـلال التركيـز علـى ( التنميـة البشـرية ) و(التنميـة المسـتدامة) لحـث الـدول علـى تغييـر أنمـاط تعاملهـا مـع قضـايا الأمـن والسـلام، ودفعهـا نحو الاهتمام أكثر بالبعد الإنساني للتنمية والاستجابة لاشباع الحاجات الأساسية للإنسان وحقه في الحياة الكريمة.

ونتيجـة لهـذه الجهـود وغيرهـا ظهـرت فـي أدبيـات السياسـة الدوليـة منـذ تسـعينات القـرن الماضـي مفـاهيم جديـدة تركـز علـى (دولـة الرفـاة)،[16] والحفـاظ علـى (الأمـن البيئـي) وعلـى (تـرابط المجتمـع العـالمي) وأهميـة (المجتمـع المـدني) وكلهـا مصطلحات ومفاهيم تقف بالضد من سياسات التسلح أو التعويل على دور الدولة الحارسة في ضمان الأمن.

وعلى الرغم من أن بعض الدول استطاعت أن تحقق قفزات متقدمة في هذا المجال [18، 304 – 306]، إلا أن أغلبية دول الجنوب ظلت تعاني الفقر والحرمان والتنازع الداخلي واستأثرت قلة من الدول بما تحقق من منجزات وابتكارات تقنية فهيمنت على

الاقتصاد العالمي، واستحوذت على تجارة الأسلحة لتعظيم أرباحها وانتهكت قواعد التوازن البيئي وهو ما دفع الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عن التنمية البشرية لعام2019م، إلى التحذير من ترسخ حالة عدم المساواة التي ميزت المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. [18]

وفي خضم هذه الإوضاع ظهر فايروس كورونا المستجد ليؤكد حقيقة جديدة على المستوى الأمني وهي أن التهديدات الجوهرية التي تهدد الدول والمجتمعات لاتقتصر على التهديدات العسكرية، وإنما لابد من الالتفات إلى تهديدات قديمة – جديدة أصبحت أكثر فتكا بالحياة الإنسانية، والتي تتمثل بانتشار الأمراض والفايروسات والأوبئة الفتاكة العابرة للحدود. [19]

ومثل هذه المخاطر المهددة للحياة لا تتطلب ترسانة عسكرية لمواجهتها بل تحتاج إلى بيئة نظيفة وإمكانيات تقنية وبشرية وإعادة توزيع الانفاق نحو الجوانب الخدمية المدنية التي تكفل للإنسان العيش في بيئة نفسية واجتماعية واقتصادية لائقة.

وقد حذرت دراسة حديثة لمجموعة من العلماء المهتمين بالحفاظ على التنوع البيئي، إن العالم قد يشهد في المستقبل ظهور أوبئة أكثر فتكا من فايروس كورونا 19 إذا لم يتم التوقف عن الاستغلال الجائر للبيئة، إذ يوجد ما يقارب 1.7 مليون نوع من الفايروسات غير المعروفة والقادرة على الانتقال من الحيوان إلى الإنسان[20] وهو ما يحتّم على جميع الدول لاسيما الدول الصناعية الكبرى الكف عن إجراءاتها المضرة للبيئة والحفاظ على التوازن البيئي واعتماد (( نهج صحة واحدة في عملية صنع القرار التي تعترف بالترابطات المعقدة بين صحة الناس والحيوانات والنباتات وبيئتنا المشتركة، ودعم أنظمة الرعاية الصحية في أكثر البلدان ضعفاً حيث تعاني الموارد من ضغوط وقلة التمويل)). [20]

ومن المفارقات أن نجد اليوم الولايات المتحدة وهي الدولة التي تمتلك أكبر ترسانة عسكرية وأكثر الاقتصاديات تطورا تقف مرتبكة في مواجهة تفشي الفايروس، وتواجة عجزا في توفير كميات كافية من المعدات الضرورية لمكافحة الوباء، مثل الأقنعة والقفازات وأجهزة التنفس الاصطناعي. [21]

**ثالثا: التداعيات الاقتصادية (عولمة الاقتصاد أم العودة للاقتصاد القومي):**

تشكل التداعيات التي نجمت عن تفشي وباء كورونا المستجد على صعيد الاقتصاديات الوطنية أو على صعيد الاقتصاد العالمي أحد أهم المبررات التي تدفع نحو إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية التي راجت في مرحلة ما قبل الفايروس.

ورغم أن أغلبية الدول تبذل مختلف الجهود من أجل التخفيف من هذه التداعيات، إلا أن وسائل المعالجة هنا انعكست سلبا على مجمل الاقتصاد العالمي، فقد أدت إجراءات غلق الحدود والانكفاء نحو الداخل وفرض التباعد الاجتماعي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي ليقتصرعلى توفير الاحتياجات الإنسانية الخدمية وخاصة في المجال الصحي. [22]

وإذا كان من الصعب على هذه الورقة البحثية تغطية كافة الآثار الاقتصادية للجانحة كونها متعددة الجوانب إلا أن ما يهمنا هنا هو مناقشة الإثار التي ترتبط بموضوعها وبالتحديد العلاقة بين اقتصاد العولمة ومكانة الدولة الوطنيه فيه.

فإذا كان اقتصاد العولمة يقوم، في أحد ركائزه على التبادل السلعي الحر والانفتاح على الخارج ورفع يد الدولة عن التدخل في العملية الاقتصادية، فإن الأوضاع في ظل الجائحة ألزمت جميع الدول بما في ذلك من يمثلون الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولي بتبني مفاهيم وسياسات مغايرة تماما لهذا الخطاب المعولم، حيث يلاحظ أن جميع الدول التي تفشى فيها الوباء سارعت إلى إحياء الدور التدخلي للدولة في كل جوانب الحياة الإنسانية ولاسيما في الجانب الاقتصادي.

وأمام تراجع حركة المبادلات التجارية وتغير النمط الاستهلاكي للمجتمعات وعجز الشركات الاقتصادية الصغرى وتسريح الآلاف من الأيدي العاملة وتوقف المشاريع الفردية وانغلاق الدول على نفسها أصبحت الدولة ملزمة بالتدخل من خلال أدواتها الاقتصادية للتخفيف قدر الإمكان من آثار أزمة كورونا. [23]

ولهذا تبنت أغلبية الدول برامج للتحفيز الاقتصادي عبر تقديم المعونة المالية والقروض والإعانات الاجتماعية سواء للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة أو للإفراد، وبما يمكّن هؤلاء من مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية بفعل تفشي الوباء.

مع ذلك فإن قدرة الدولة على الاضطلاع بهذا الدور المنقذ للوضع الاقتصادي يتناسب طرديا مع مواردها المتاحة، وفي ظل تقلص واردات الدول المالية نتيجة لإغلاق الحدود وتراجع المبادلات التجارية وتدني العوائد الضريبية والحاجة المتزايدة للانفاق في مجال الرعاية الصحية فإن استجابتها لهذه التحديات هي استجابة فردية ومتباينة من دولة إلى أخرى كما إنها تعيد الحديث مجددا عن أهمية ((الاقتصاد الوطني)) كسبيل أساسي لمواجهة تداعيات كورونا على الصعيد الاقتصادي[23, 5] وهو ما يعني عمليا تسجيل نقطة إضافية لصالح الدولة الوطنية وأضعاف جديدة لمرتكزات اقتصاد العولمة الذي حاول على الدوام تقييد سلطة الدولة وقدرتها على التدخل في العملية الاقتصادية.

أضف إلى ذلك أن الجائحة أضعفت الجانب التكاملي لاقتصاد العولمة والذي يقوم على الاستثمار العابر للحدود وقلصت إلى حد كبير سلاسل التوريد الدولية وخاصة تجارة المواد الأولية وفي مقدمتها النفط نظرا لتضاؤل الطلب العالمي

وتوقف حركة الطيران وإجراءات العزل الاجتماعي التي قلصت النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى وهو ما يلقي على الدولة التدخل لمعالجة هذه التداعيات. [24]

**الاستنتاجات**:

لقد سعت هذه الدراسة إلى مناقشة واقع العلاقة بين الدولة الوطنية والعولمة في ظل الأوضاع التي نجمت عن جائحة كورونا، ويتضح من خلال المعطيات التي تمت مناقشتها تراجع علاقات العولمة في مقابل استعادة الدولة الوطنية لمكانتها الدولية وأن تبرهن من جديد على أنها الوحدة الأساسية للنظام السياسي الدولي، وأن السياسات التي سعت إلى إيجاد بدائل لتعويض هذا الدور أحيانا أو للاستغناء عنه في إحيان أخرى سوف لن تكون مجدية.

وربما لهذا السبب لم تفلح كل المؤسسات والإجراءات التي سادت في زمن العولمة بما في ذلك دور العلاقات الكتلوية وسياسات المعونة الخارجية في تحمل كلف مواجهة الوباء في حين تحملت الدولة الوطنية ذلك.

إن جائحة كورونا أثبتت من جديد أهمية ودور الدولة الوطنية في مواجهة الأزمات والتحديات الجدية التي تهدد مصيرها، وإن هذا الدور ينطلق من اعتبارات المصلحة الوطنية التي قد لا تنسجم بالضرورة مع المصالح الوطنية للدول الأخرى، ولهذا يلاحظ أن الاستجابة لمواجهة الوباء وتداعياته عالميا كانت في الغالب استجابة فردية وليست جماعية كما روج لذلك خطاب العولمة.

**قائمة المصادر والمراجع:**


[1] جاءت مقولة النظام العالمي الجديد على لسان الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش في خضم اجواء حرب الخليج عام 1990 انظر:

Freedman L. The Gulf war and the new world order. Survival (Lond) [Internet]. 1991 May 1;33(3):195–209. Available from: https://doi.org/10.1080/00396339108442590

[2] Kissinger HA. The Coronavirus Pandemic Will Forever Alter the World Order. The Wall Street Journal. April 3. Retrieved April 23, 2020. . Available from https://www.wsj.com/articles/the-coronavirus-pandemic-will-forever-alter-the-world-order-11585953005

[3] the United Nations Development Programme, Redifining Security: The Human Dimintion History, Vol.94,No 592, 1995: 2 – 34. Available from http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

[4] Attfield R. An Introduction to Global Citizenship. Philos Manag. 2005;5(3):126–7. Available from: https://pdfs.semanticscholar.org/2c06/2d803fb3fe40c1dad98fb9d34e1629e3459c.pdf

[5] the United Nations Development Programme 1. HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2007/2008 :Fighting climate change: Human solidarit in a divided world, 2007th ed. Green Ink Inc, editor. Palgrave Macmillan; 2008: 2-5.

[6] على الرغم اهمية هذه المؤترات للتحاور وتنسيق الجهود الدولية الا انها اتخذت الطابع المحفلي واللقاءات العامة دون ان يتمخض عنها اية مردود ايجابي على صعيد القضايا التي تم مناقشتها. انظر في ذلك:

Jacques, F. (1996). UN Conferences: Media Events or Genuine Diplomacy?. Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations, 2(3), 361-375: Available from: https://www.deepdyve.com/lp/brill/un-conferences-media-events-or-genuine-diplomacy-h3v7wmN9KC?key=brill

[7] Murphy KM, Shleifer A, Vishny RW. The transition to a market economy: Pitfalls of partial reform. The Quarterly Journal of Economics. 1992 Aug 1;107(3):889-906.

[8] Haass R. The Pandemic Will Accelerate History Rather Than Reshape It. Foreign Affairs, April 7. 2020. Available from: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-04-07/pandemic-will-accelerate-history-rather-reshape-it

[9] Farrell H, Newman A. Will the Coronavirus End Globalization as We Know It?. Foreign Affairs. 2020 Mar 16;16. . Available from: http://www.ianfeinhandler.com/iaclub/articles/end_of_globalization.pdf

[10]كورونا ينقل عدوى البريكست الى ايطاليا متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/31/

[11] https://www.bbc.com/arabic/world-52382964

[12] علاء رجب تباب ، في زمن كورونا الأنظمة-الليبرالية على مفترق متاح في: https://www.trtarabi.com/issues/25241/

[13] Wolf SO. COMMENT 179–Coronavirus: Beijing's public diplomacy and influence campaigns. - ISSN NUMBER: 2406-5617, 20 April 2020, Available from: , https://www.sadf.eu/wp-content/uploads/2020/04/Comment-179.pdf

[14] Dobrescu P, Ciocea M. This time is different. The globalization of uncertainty. Romanian Journal of Communication and Public Relations. 2020 Apr 1;22(1):129-36.

[15] https://www.bbc.com/arabic/interactivity-51725266

[16] من ذلك صعود الانظمة الفاشية في المانيا وايطاليا بعد أزمة الكساد التي شهدها النظام الرأسمالي في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي أنظر : قصي الصافي ، دور الاوبئة والازمات والحروب في التغيير، متاح:
http://www.almothaqaf.com/a/araa2019/945346

[17] Jams Wyllie ,"Force and Security" ,in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledge ,2nd edition,2008: 74- 4

[18] من هذه الدول النرويج وسويسرا وايرلندا والمانيا انظر:

United Nations Development Programme. Human development report 2019 : beyond income, beyond averages, beyond today: inequalities in human development in the 21st century. United Nations Development Program. 2019:304 -306.

[19] Briggs CL, Nichter M. Biocommunicability and the biopolitics of pandemic threats. Medical anthropology. 2009 Aug 10;28(3):189-98. Available from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01459740903070410

[20] Settele J, Díaz S, Brondizio E, Daszak P. COVID-19 Stimulus Measures Must Save Lives, Protect Livelihoods, and Safeguard Nature to Reduce the Risk of Future Pandemics'. The Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES).. . Available from: https://ipbes.net/covid19stimulus

[21] هشام ملحم، ترامب يفشل في ادارة ازمة كورونا داخليا وخارجيا ،متاح على:
https://agsiw.org/ar/trumps-mismanagement-of-coronavirus-crisis-arabic/

[22] Fernandes N. Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy. Available from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3557504

[23] علي صالح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة (ما بعد كورونا)، دراسات خاصة، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، أبو ظبي، العدد 04- 13 أبريل 2020, 5.

[24] وقد يكون من المستغرب هنا هو ان صندوق النقد الدولي الذي درج دائما على معارضة تدخل الدولة في الاقتصاد يطلب من الدول التدخل من أجل إنقاذ الوضع الاقتصادي من خلال دعم الشركات المتعثرة أو إقامة شركات مملوكة للدولة بالإضافة إلى تكثيف برامج الإعانة الاجتماعية أنظر:[23، 5].